

تفسير أبي السعود

طه 29 34 .

متعلقا بشيء ومتصلا به فكما يتعلق الحل به يتعلق بذلك الشيء أيضا باعتبار إزالته عنه او ابتداء حصوله منه واجعل لي وزيرا من أهل هرون أخي أي موازرا يعاونني في تحمل أعباء ما كلفته علي أن اشتقاقه من الوزر الذي هو الثقل أو ملجأ اعتصم برأيه على أنه من الوزر وهو الملجأ وقيل أصله أوزير من الأزر بمعنى القوة فعيل بمعنى فاعل كالعشير والجليس قلبت همزته واوا كقلبها في موازر ونصبه على أنه مفعول ثان لا جعل قدم على الأول الذي هو قوله تعالى هرون اعتناء بشأن الوزارة ولي صلة للجعل أو متعلق بمحذوف هو حال من وزيرا إذ هو صفة له في الأصل ومن أهلي إما صفة لوزير أو صلة لا جعل وقيل مفعولاه لى وزيرا وهرون عطف بيان للوزير ومن أهلي كما مر من الوجهين وأخي في الوجهين بدل من هرون أو عطف بيان آخر وقيل هما وزيرا من أهلي وبني وتبيين كما في قوله تعالى ولم يكن له كفوا أحد ورد بأن شرط المفعولين في باب النواسخ صحة انعقاد الجملة الاسمية ولا مساع لجعل وزيرا مبتدأ ويخبر عنه بما بعده اشدد به أزرى وأشركه في أمري كلاهما على صيغة الدعاء أي أحكم به قوتي واجعله شريكي في أمر الرسالة حتى نتعاون على أدائها كما ينبغي وفصل الأول عن الدعاء السابق لكمال الإتصال بينهما فإن شد الأزر عبارة عن جعله وزيرا وأما الإشراك في الأمر فحيث كان من أحكام الوزارة توسط بينهما العاطف كي نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا غاية للأدعية الثلاثة الأخيرة فإن فعل فيها كل واحد منهما من التسبيح والذكر مع كونه مكثرا لفعل الآخر ومضاعفا له بسبب انضمامه إليه مكثرا له في نفسه أيضا بسبب تقويته وتأنيده إذ ليس المراد بالتسبيح والذكر ما يكون منهما بالقلب أو في الخلوات حتى لا يتفاوت حاله عند التعدد والانفراد بل ما يكون منهما في تضاعيف أداء الرسالة ودعوة المردة العتاة إلى الحق وذلك مما لا ريب في اختلاف حاله في حالتي التعدد والانفراد فإن كلا منهما يصدر عنه بتأييد الآخر من إظهار الحق ما لا يكاد يصدر عنه مثله في حال الانفراد وكثيرا في الموضوعين نعت لمصدر محذوف أو زمان محذوف أي ننزهك عما لا يليق بك من الصفات والأفعال التي من جملتها ما يدعيه فرعون الطاغية ويقبله منه فئته الباغية من ادعاء الشركة في الألوهية ونصفك بما يليق بك من صفات الكمال ونعوت الجمال والجلال تنزيها